

موقع الكتاب في العملية النقدية عند المحدثين وأهم وسائل صيانتها
(دراسة تأصيلية)

*The role of the book in the critical process of Muḥaddithīn
And the important ways of its' maintenance.*

* د/ نورة محمد زواي

Abstract:

In this research paper the method invented by the critic scholars of hadeeth for the maintenance of quality. It is the sake of delivering the hadeeth to us the way it was narrated by the prophet peace be upon him. This study came to highlight the greatness of the critical approach of the Muḥaddithīn, this unique and precedent based approach has been opted and enjoyed the respect of the opponents.

I have paid special regard to the timeline, which reflects the evolution of the Muḥaddithīn criticism, from the Era of the Prophet (PBUH) to the end of the Hadīth Narration Era.

This paper shows the extent to which the critic scholars go in order to maintain the book; their attention is not limited to the Oral narration as claimed by the opponents of Sunnah and their stooges. This is done by examining the classified works of scholars that had preserved the bases and the rules followed in the criticism process, as explained in this study..

.....

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه

أجمعين وبعد:

اهتم الباحثون في مجال علوم الحديث، اهتماما كبيرا، بموضوع توثيق الرواية وضبطها، ومعرفة الأصول والضوابط التي انتهجها المحدثون في نقد الحديث، ومع ذلك لا يزال هذا الموضوع من الموضوعات المهمة، التي هي بحاجة إلى البحث من جوانب كثيرة، منها بيان موقع الكتاب وأساليب صيانتها، في نقد الحديث عند الأئمة النقاد.

* أستاذة مساعدة بقسم الحديث وعلومه - الجامعة الإسلامية العالمية - إسلام آباد.

وقد جاء هذا البحث، لبيّن قيمة ودقّة المنهج الذي سلكه المحدثون في نقد الحديث، وهو منهج أبحر العقول، وشهدت له بالعظمة، والسبق، والتفوق، وأقرّ له بذلك حتى الخصوم، فهذا الدكتور أسد رستم^١، حين أطلع على نسخة من الإلماع للقاضي عياض^٢، أظهر إعجابا كبيرا بها، واعتبرها أنفس نسخة تصنّف في موضوعها، وأنّ القاضي عياض قد ارتقى بها إلى آفاق العلم، والدقّة في زمانه، بل اعتبر أنّه ليس بإمكان أكابر أهل التاريخ اليوم، أن تحطّ أيديهم أحسن منها في بعض موضوعاتها، رغم مرور قرون عديدة عليها، ثم يذكر بعض عناوين أبوابها، ويقارنها بما جاء في بعض كتب الأروبيين والأمريكيين، من حيث التزام الدقّة الشديدة في منهج التفكير والاستنتاج^٣، ثم يخلص إلى نتيجة مفادها، أنّه لو اطلع مؤرّخو أوروبا في العصر الحديث، على مؤلفات الأئمة المحدثين، لكانوا قد أسسوا علم الميثودولوجيا منذ زمن بعيد، ولما تأخّروا إلى نهاية القرن الماضي^٤.

وعلى الرّغم من تأثّر أسد رستم في كتابه "مصطلح التاريخ" بكتابات الغربيين حول النّقد التاريخي، إلّا أنّ ذلك لم يمنعه من الاستفادة من كتب التراث الإسلامي، والتنويه بشأنها كالإلماع^٥ للقاضي عياض وكتب ابن تيمية وغيره، وقد قسّمت البحث إلى مقدّمة وثلاثة مباحث وخاتمة.

المقدّمة وتضمّنت توطئة حول أهميّة الموضوع وأسباب اختياره.

المبحث الأول: نشأة النّقد الحديثي.

المبحث الثاني: أهميّة الكتاب ومكانته عند الأئمة النّقاد.

المبحث الثالث: أهم أساليب ووسائل حفظ الكتاب عند المحدثين.

الخاتمة وفيها أهمّ نتائج البحث.

المبحث الأول

نشأة النّقد الحديثي:

المطلب الأول: تعريف النّقد لغة واصطلاحاً:

النّقد في اللغة: "يدلُّ على عدة معانٍ منها: إبراز شيءٍ وُبروزه، والنّقد في الحافر، وهو تقشُّرُه. والنّقد في الصّبر: تكشُّره، وذلك يكون بتكشُّف ليطه عنه. ومن الباب: نقد الدرهم، وذلك أن يُكشّف عن حاله في جودته أو غير ذلك"^٥.

النّقد عند المحدثين: "تمييز الأحاديث الصّحيحة من ضّعيفها، والحكم على رواها توثيقاً

وتحريجاً"^٦.

بهذا المعنى استعمله المحدثون فيما قاموا به من تمحيص الروايات بالتّظر في متونها وأسانيدها للوصول إلى قبولها أو ردّها، وفي التّظر في أحوال الرّواة والحكم عليهم جرحاً وتعديلاً. وفيما يلي نماذج من كلام أهل الفن (المحدثين):

قال عمرو بن قيس (ت: ١٢٦هـ)^٧: ” ينبغي لصاحب الحديث أن يكون مثل الصيرفي الذي ينتقد الدراهم، فإنّ الدّراهم فيها، الرّائف والبهرج، وكذلك الحديث“^٨.

وقد ذكر الإمام الأوزاعي أنّه حين كانوا يسمعون الحديث، يقومون بعرضه على العلماء، كما تعرض الدّراهم المزيفة على الصّيارفة، فيأخذون منه، ما يأخذون، ويدعون منه، ما يدعون^٩.

قال عبد الرّحمن بن مهدي (ت: ١٩٨هـ): ”اختلفوا يوماً عند شعبة، فقالوا اجعل بيننا وبينك حكماً، فقال قد رضيت بالأحول - يعني يحيى بن سعيد القطان - فما برحنا حتى جاء يحيى فتحاكموا إليه ففضى على شعبة، فقال له شعبة، ومن يطبق نقدك - أو من له مثل نقدك يا أحول“^{١٠}. وقال عمرو النّاقد (ت: ٢٣٢هـ) ^{١١}: ”جاء سليمان الشاذكوني إلى بغداد، فقال لي أحمد بن حنبل: نذهب إلى سليمان حتى نتعلّم منه نقد الرّجال“^{١٢}.

وذكر أبو حاتم الرازي (ت: ٢٧٧هـ) مراتب الرواة وبيّن حال من يقبل كلامه في الرّجال فقال: ”فمنهم الثبت الحافظ الورع المتقن الجهيد النّاقد للحديث فهذا الذي لا يختلف فيه، ويعتمد على جرحه وتعديله، ويحتج بحديثه وكلامه في الرّجال“^{١٣}.

وبيّن أبو عيسى الترمذي رحمه الله (ت: ٢٧٩هـ)، أنّ أهل العلم، والعارفين بالسّنن والجماعة، يذكرون علل الأحاديث، من باب النّصح في الدّين، وحفظاً وصوناً لسنة المصطفى، وحرصاً منهم على تمييز الدّخيل على رواة الحديث، من الخطأ والسّهو والوهم، واعتبر من يقوم بهذه المهمة، هم العارفون بسنة النبي صلى الله عليه وسلم حقّ المعرفة، النّاقدون الجهابذة، الحاذقون المهرة، الصّيارفة المميّزون بين الأصيل والدّخيل، والحقيقي والمزيف، والجوهر والمدّلس^{١٤}.

المطلب الثّاني: أصالة التّقّد الحديثي :

تضمّن القرآن الكريم الأسس الأولى للتّقّد، من ذلك قوله تعالى: ” يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنِّ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصِيبُكُمْ عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ“^{١٥}.

ففي هذه الآية الكريمة دعوة صريحة للتّثبت في أخذ الأخبار، والتدقيق في نقلها إلى الآخرين وقد بيّن الإمام ابن كثير في تفسيره لهذه الآية، أنّ الله تعالى يأمرنا أن نتّثبت في أخبار الفاسق، حتى يتم أخذ الاحتياط له، ولتجنّب الحكم بخبر الفاسق، الذي يقود إلى الوقوع في الكذب أو الخطأ، فيكون الحاكم بذلك قد سار وراءه، والله تعالى قد نهانا أن نتّبع سبيل المفسدين^{١٦}.

وذكر الإمام الشوكاني قراءتين للآية: الأولى هي قراءة الجمهور "فتبينوا" من التبيين، والثانية قراءة "فتبينوا" من التثبت، ثم بين أن الجمع بين المعنيين يدل على التعرف والتفحص، والأناة وعدم العجلة، والتبصر في أمر الواقع، والخبر الوارد، حتى يتضح ويظهر^{١٧}.

وقد أتبع المصطفى صلى الله عليه وسلم منهج التحري والتثبت في قبول الأخبار، والأمثلة على ذلك كثيرة منها: - قصة إعطاء المؤلفة قلوبهم يوم فتح مكة، حيث وجد الأنصار في قلوبهم شيئا، حين أعطى النبي قريشا من الغنائم، فلما بلغته مقاتلهم، دعاهم، ثم سألهم عما بلغه عنهم، وكانوا لا يكذبون، فأقروا بذلك، فقال لهم النبي صلى الله عليه وسلم كلاما بليغا مؤثرا، مبيِّنا لهم الحكمة التي خفيت عنهم، فيما قام به، ثم طمأنهم وأزال خوفهم وقلقهم من أن يرجعوا إلى المدينة من دونه، ويؤثر البقاء مع قومه في مكة بعد أن نصر الله تعالى عليهم، وأخبرهم بأن الناس إذا كانوا قد رجعوا بالغنائم إلى بيوتهم، فهم سيرجعون برسول الله معهم، وهذا خير لهم وأفضل، بل زاد على ذلك أنه إذا سلك الناس طرقا فسيسلك طريق الأنصار وشعبهم، وهذا ما أفرحهم، وأدخل السرور عليهم، وجعل عيونهم تفيض من الدمع^{١٨}.

فالمصطفى صلى الله عليه وسلم لما بلغه اعتراض الأنصار، تثبت من قولهم أولا بسؤالهم مباشرة، قبل أن يجيبهم.

الصَّحَابَةُ وَالتَّقْدِيرُ:

كان الصحابة في عهد النبوة يتثبتون في الأخبار بطرق مختلفة، واعتبر الدكتور مصطفى الأعظمي أن عملية البحث والنظر في أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم، قد بدأت في حياته، وذلك بسؤال النبي نفسه، إلا أن هذا الأمر كان في حدود ضيقة جدا، لأن الصحابة الكرام، لم يكونوا يكذبون، ولم يكذب بعضهم بعضا، بل كان الأمر لا يتجاوز دائرة التدقيق للطمأنينة القلبية، وهم في ذلك قدوة حسنة في سيرة النبي إبراهيم عليه السلام، قال تعالى: "وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى قَالَ أَوْمِنْ تُؤْمِنُ قَالَ بَلَىٰ وَلَئِن لِّيُطَمِّئَنَّ قَلْبِي^{١٩}، ولا يمكن أن يشك إبراهيم عليه السلام في قدرة الله تعالى، ومن هذا الباب كان تحقيق الصحابة رضوان الله عليهم في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم، لزيادة الطمأنينة القلبية فقط^{٢٠} والأمثلة على ذلك كثيرة منها:

- عن عمر رضي الله عنه قال: "سمعت هشام بن حكيم بن حزام يقرأ سورة الفرقان في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستمعت لقراءته، فإذا هو يقرأ على حروف كثيرة لم يقرئها رسول الله صلى الله عليه وسلم فكادت أساوره^{٢١} في الصلاة، فصبرت حتى سلم، فليبتته^{٢٢} بردائه، فقلت: من أقرأك هذه السورة التي سمعتك تقرأ؟ فقال: أقرأنيها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت: كذبت! فإن رسول

صلى الله عليه وسلم قد قرأها على غير ما قرأت، فانطلقت به أفوده إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت: إني سمعت هذا يقرأ سورة الفرقان على حروف لم تقرأها، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أرسله اقرأ يا هشام" فقرأ عليه القراءة التي سمعته يقرأ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "كذلك أنزلت" ثم قال: اقرأ يا عمر! فقرأت القراءة التي قرأها فقال: "كذلك أنزلت إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، فاقروا ما تيسر منه" ٢٣.

وبعد وفاته صلى الله عليه وسلم شعر الصحابة رضوان الله عليهم، بعظم المسؤولية الكبيرة التي ألقيت على عاتقهم، فهم حملة السنة النبوية إلى التابعين الذين يأتون من بعدهم، تلبية لأمره صلى الله عليه وسلم بتبليغ الشاهد للغائب^{٢٤}، وكذلك دعاؤه صلى الله عليه وسلم بالتضارة لمن سمع مقالته ووعياها، ثم بلغها عنه، ثم ذكر أنه قد يكون من يحمل الفقه، وهو غير فقيه، وقد يكون فقيها، ويحمله إلى من هو أفقه منه^{٢٥}.

لهذا شتموا على ساق الجد، وبذلوا جهدهم في الأخذ بكل وسيلة، تساعد على تحقيق تحمّل سنة النبي صلى الله عليه وسلم تحمّلا صحيحا، وأدائها أداء سليما، دون تعمد تغيير أو تبديل أو تقصير، أو حذف أو زيادة^{٢٦}.

وروى الإمام أحمد بسنده قال: "حدثنا محمد بن بكر قال قال ابن جريج وركب أبو أيوب إلى عقبة بن عامر إلى مصر فقال إني سائلك عن أمر لم يبق ممن حضره مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا أنا وأنت، كيف سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في ستر المؤمن؟ فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: من ستر مؤمنا في الدنيا على عورة، ستره الله عز وجل يوم القيامة فرجع إلى المدينة، فما حلّ رحله يحدث هذا الحديث" ٢٧.

التقد الحديثي في عهد التابعين ومن بعدهم:

لقد كان التابعون خير جيل بعد جيل الصحابة رضي الله عنهم، حيث حرصوا أشد الحرص، على نقل السنة النبوية نقلا صحيحا، وكانوا سدّ منيعا في وجه المبتدعة، وأهل والأهواء، ممن رامت أيديهم تحريف للسنة النبوية، أو ممن أضافوا شيئا للرسول صلى الله عليه وسلم وهو منه بريء، فبين التابعون سيرهم، وكشفوا دوافعهم، وطهروا ساحة السنة من باطلهم، ورفعوا لواء السنة وحفظها، عاليا مرفرفا في السماء، كما رفعه الصحابة من قبل، وزاد أمورا في توثيق السنة، للتمييز بين أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم وغيرها، وكانت دوافعهم في ذلك هي نفس الدوافع التي جعلت الصحابة يعتنون بالسنة وتوثيقها^{٢٨}.

وقد كانت الفتنة التي وقعت في عهد عثمان رضي الله عنه سببا في أن يضاعف التابعون جهدهم في توثيق السنّة، ويكشفوا الوضّاعين الذين يروّجون لباطلهم، ومن أساليبهم في ذلك بيان حال الرّواة لمعرفة من يحتجّ بحديثه ومن لا يحتجّ بحديثه، وهذا الشّعبي يشهد أنّ الحارث الأعور أحد الكذّابين، مع أنّ الحارث كان يحدّثه^{٢٩}، وذكر قتادة أنّه ما رأى أعلم من سعيد بن المسيّب^{٣٠}.
 وشهد عليّ بن المدني بجلالة قدر سعيد بن مسيب، وهو عنده أجلّ التابعين، وأوسعهم علما^{٣١}.
 وقال الإمام الشّعبي: "والله لو أصبت تسعا وتسعين مرّة، وأخطأت مرّة، لأعدوا عليّ تلك الواحدة"^{٣٢}.
 وذكر الإمام الشّافعي أنّ كثيرا من التابعين كابن سيرين وإبراهيم التّخعي وطاوس وغيرهم، كانوا لا يقبلون الحديث إلّا عن ثقة حافظ، عارف بما يروي، وأنّه لم ير أحدا يخالف هذا المذهب من أهل الحديث^{٣٣}.

وهذا الإمام الزهري يردّ على ابن فروة (ت ١٢٤هـ) لما سمعه يروي الحديث بلا سند فقال له:
 "قاتلك الله يابن أبي فروة ما أجرك على الله! ألا تسند حديثك؟ تحدّثنا بأحاديث ليس لها خطم ولا أزيمة"^{٣٤}

وذكر الإمام الدّهلي أنّه بعد جيل الصّحابة رضي الله عنهم، كان أوّل من قام بالتزكية، الإمام الشّعبي وابن سيرين ونحوهما، وقد حفظ عنهما تعديل أناس، وتجريح آخرين، ويبيّن أنّ سبب قلّة الضّعفاء في ذلك الزّمان، يرجع إلى قلّة متبوعيهم من الضّعفاء، حيث أنّ أكثر المتبوعين، كانوا صحابة عدولا، وعامتهم من غير الصّحابة ثقات صادقون، يعون ما يروون وهم كبار التابعين، فيوجد فيهم الواحد بعد الواحد فيه مقال كالحارث الأعور^{٣٥} وعاصم بن ضمرة^{٣٦} ونحوهما... وفي أوائل القرن الثاني، ظهرت جماعة من الضّعفاء، من أوساط التابعين وصغارهم، وتكلّموا فيهم من جهة حفظهم أو لبدعة فيهم، كعطيّة العوفي^{٣٧}، وفرقد السبخي^{٣٨}، وجابر الجعفي^{٣٩}، وأبي هارون العبدي^{٤٠}، وحين انقرض عاتمة التابعين في حدود الخميسن ومعة، تكلّم طائفة من الأئمة النّقاد في التوثيق والتضعيف^{٤١}، أمثال: سفيان بن سعيد الثّوري، ومالك بن أنس وشعبة بن الحجّاج، وعبد الرّحمن بن عمرو الأوزاعي، وحمّاد بن سلمة وسفيان بن عيينة وعبدالله بن المبارك، ويحيى بن سعيد القطّان، ووكيع بن الجراح، وعبد الرّحمن بن مهدي، ومحمّد بن إدريس المطلبي الشّافعي، ثم أحمد بن حنبل ويحيى معين وعليّ بن عبدالله المدني، وأبو بكر ابن أبي شيبة، وأبو زرعة عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد الرّازي، ومحمّد بن إسماعيل البخاري، ومسلم بن الحجّاج النّيسابوري، وأبو داود سليمان بن الأشعث السّجستاني^{٤٢}.

إنّ هذا التّثبت والاحتياط، كان تأسيسا لعلم نقد الحديث، الذي أصلت قواعده في القرآن الكريم والسنّة المطهّرة، فنجد الأئمة النّقاد يتتبعون الأحاديث، فيجمعون طرقها للنظر فيها ونقدتها، كما

يتتبعون أحوال الرواة من أجل الوصول إلى إصدار الحكم المناسب على كل راو، معتمدين في ذلك أساليب ووسائل مختلفة، كما سيتبين في هذا البحث التالي.

المبحث الثاني

أهمية الكتاب ومكانته عند الأئمة النقاد

إنّ تتبّع كلام الأئمة النقاد الذي تضمّنته مؤلفاتهم، هو الطريق الذي يوصلنا إلى الكشف عن مكانة كتاب الراوي عند المحدثين؛ ومن النصوص الدالة على أهم كانوا يحكمونه عند الاختلاف، قول الإمام مسلم: ”حدثنا الحلواني قال سمعت يزيد بن هارون يقول: أدركت البصرة، وإذا اختلفوا في حديث، نطقوا بكتاب عبد الوارث“^{٤٣}.

كما كانوا يقدّمون صاحب الكتاب من الرواة، وإذا اختلفوا وكانوا في درجة واحدة، قُدّم من كان يحدث من كتابه على غيره؛ قال ابن أبي حاتم: سُئِلَ أَبِي عَنْ هَمَّامٍ، وَأَبَانَ الْعَطَّارِ، مَنْ تُقَدَّمُ مِنْهُمَا؟ قَالَ: ”هَمَّامٌ أَحَبُّ إِلَيَّ مَا حَدَّثَ مِنْ كِتَابِهِ، وَإِذَا حَدَّثَ مِنْ حِفْظِهِ فَهَمَّا مُتَقَارِبَانِ فِي الْحِفْظِ وَالْغَلَطِ“^{٤٦}.

وكذلك يتكلمون فيمن يتساهل في حفظ كتابه وصيانته كما سيأتي في النماذج التالية: قسّم الحافظ ابن حجر الرواة الذين للصحيح على قسمين: فجعل القسم الأول للذين كانوا يعتمدون على حفظهم للحديث، وجعل القسم الثاني لمن كانوا يعتمدون على كتابتهم لما يسمعون، ويحفظون عليه، ولا يخرجونه من أيديهم ويجدّثون منه، وهؤلاء كانوا أقلّ وهما وغلطا ممن كان من القسم الأول، إلا أن يحدث أحدهم من غير كتابه، أو أعار كتابه إلى غيره، فزاد فيه ونقص، وهو لا يعلم، وقد تكلم الأئمة فيمن حدث له ذلك منهم^{٤٧}.

وقال الدوري سمعت يحيى يقول: ”محمد بن مسلم الطائفي لم يكن به بأس، وكان سفيان بن عيينة أثبت منه ومن أبيه، ومن أهل قريته كان إذا حدّث من حفظه يقول كأنه يخطيء، وكان إذا حدّث من كتابه فليس به بأس“^{٤٨}.

وقال: ”سمعت يحيى يقول عقبه الأصم ليس بثقة، قال أبو سلمة التبوذكي أخبرني الحسين بن عدي قال نظرنا في كتاب عقبه الأصم، فإذا أحاديثه هذه التي يحدث بها عن عطاء، إنما هي في كتابه عن قيس بن سعد عن عطاء“^{٤٩}.

وقال أبو بكر المروزي: ”قلت لأحمد بن حنبل تقولون إنّه لم يرو هذا الحديث إلاّ شاذان، فقال ثنا عفان ثنا عبد الصمد بن كيسان عن حماد بن سلمة قلت يقولون لم يسمع قتادة من عكرمة، فغضب وأخرج كتابه فيه سماع قتادة من عكرمة ستة أحاديث“^{٥٠}.

وقال الدارقطني: ”ومعاوية الصدي ضعيف، حدثهم بالري بأحاديث من حفظه، وهم فيها على الزهري. وأمّا روايته عن الزهري، فهي من غير طريق إسحاق مستقيمة، يشبه أن يكون من كتابه“^{٥١}.

قال عبد الله: ”حدثني أبي قال حدثنا حجاج بن محمد الترمذي عن بن جريج قال أخبرني أبو جعفر محمد بن علي أن إبراهيم بن النبي صلى الله عليه وسلم لما مات حمل إلى قبره على منسج الفرس قال أبي كان يجي وعبد الرحمن أنكره عليه فأخرج إلينا كتابه الأصل قرطاس فقال ها أخبرني أبو جعفر محمد بن علي“^{٥٢}.

وقال أبو بكر الخلال: ”قلت لأبي عبد الله: حديث أبي صادق، عن ربيعة بن ناجذ. رواه أبو عوانة - يعني: عن عثمان ابن المغيرة عن أبي الصادق، عن ربيعة بن ناجذ، عن عليّ أنه قيل له: بما ورثت ابن عمك؟“

وقال أبو عبد الله: ”وهذا مما أخطأ فيه. وقال لنا موسى بن إسماعيل هكذا حدثنا به أبو عوانة من حفظه، وأخطأ فيه وحدثنا به من كتابه، عن عثمان بن المغيرة، عن سالم بن أبي الجعد، عن ميسرة الكندي، عن علي“^{٥٣}.

وقال يحيى ابن معين: ”ما كتبت عن عبد الرزاق حديثنا واحدا إلا من كتابه كلّهُ“، وقال البخاري: ”عبد الرزاق بن همام ما حدّث من كتابه، فهو أصحّ“^{٥٤}.

قال أبو داود: ”سمعت أحمد ذكر الدراوردي فقال كتابه أصح من حفظه“^{٥٥}.

وسئل أحمد بن حنبل عن أبي عوانة الوضاح بن عبد الله اليشكري فقال: ”إذا حدث أبو عوانة من كتابه فهو اثبت وإذا حدث من غير كتابه فرما وهم“^{٥٦}.

قال ابن أبي حاتم: ”سألت أبي عن أبي عوانة فقال: ”كتبه صحيحة، وإذا حديث من حفظه غلط كثيرا وهو صدوق ثقة...“ وقال: ”سئل أبو زرعة عن أبي عوانة فقال: ”بصرى ثقة إذا حدث من كتابه“^{٥٧}.

فجملة هذه التّصوّص تبين أنّ الكتاب يمثّل ركيزة أساسية في العملية التقديية عند أئمّة التّقّد .

المبحث الثالث: أهم أساليب ووسائل حفظ الكتاب عند المحدثين

المطلب الأول: صيانة الكتاب:

يصبح الكتاب عند المحدثين بعد المقابلة، أصلا من أصول الرواية، لذلك أحاطوه بعناية شديدة، فلا يُمكن صاحبه منه أحدا، خشية أن يتطرق إليه التغيير والتحريف والزيادة والنقصان. وقد ذكر الإمام الذهبي، أن أهل الصدر الأول، كانوا لا يخرجون كتبهم من أيديهم، خشية أن تدرس فيه الأيدي شيئا، لم يسمعه^{٥٨}.

وبيّن القاضي عياض أن العلماء المحققين، ذهبوا إلى أنه لا يجب على المحدث أن يحدث إلا بما حفظه، أو من كتابه، ويكون صونه فيه كصونه في حفظه، حتى يكون بعيدا عن دخول الريب والشك في أنه كما سمعه، أما إذا كان بخلاف ذلك، وساوره شك، وداخله ريب، فإنه لا يجوز له أن يحدث به، لأنهم أجمعوا على أنه لا يحدث إلا بما حقق، أما إذا شك، فيكون قد حدث بما لم يحقق أنه قول النبي صلى الله عليه وسلم، وربما كان قد غير شيئا فيه، فينطبق عليه الوعيد لمن حدث بالكذب عن النبي صلى الله عليه وسلم وصار يحدث بالظن، وهو أكذب الحديث^{٥٩}.

ولقد أتحفنا الأئمة النقاد بنماذج رائعة، تدل على مدى حرصهم الشديد، على حفظ الرواية وصونها، من كل تغيير وتحريف، من ذلك:

١- مارواه ابن عساكر بسنده عن مجاهد قال: "دخلت على عبد الله بن عمرو بن العاص فتناولت صحيفة تحت رأسه فتمنع علي فقلت تمنعني شيئا من بيتك فقال إن هذه الصحيفة الصادقة التي سمعتها من رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس بيني وبينه أحد، فإذا سلم لي كتاب الله، وسلمت لي هذه الصحيفة والوهط^{٦٠}، لم أبال ما صنعت الدنيا"^{٦١}.

٢- جلس عبد الرحمن بن مهدي مع من رام استعارة كتابة حتى نسخ منه وقال: "خصلتان لا يستقيم فيهما حسن الظن الحكم والحديث"^{٦٢}.

٣- قال عبد الرحمن بن مهدي: "سمعت أنا وغندر حديثا من شعبة فباتت الرفعة عند غندر فحدثت به عن غندر عن شعبة"^{٦٣}.

فابن مهدي روى الحديث بنزول لأنّ الرقعة التي كتب فيها الحديث، خرجت من يده، وهذا منتهى التحري والاحتياط في صيانة الرواية.

المطلب الثاني: المقابلة

تعريف المقابلة لغة واصطلاحاً:

المقابلة لغة: "المقابلة المواجهة و التّقاء مثل، ومقابلة الكتاب معارضته.."^{٦٤}.

”...وعارض الشيء بالشيء مُعَارَضَةً قَائِلَهُ، وعَارَضْتُ كِتَابِي بكتابه أي قابلته... من المعارضة المُقَابِلَةِ“^{٦٥}.

”...تقول قابلت الكتاب قبالا ومقابلة، أي جعلته قبالته، وصيرت في أحدهما كل ما في الآخر، ومنه منازل القوم تتقابل، أي تقابل بعضها بعضا، وعارضت بالكتاب الكتاب، أي جعلت ما في أحدهما مثل ما في الآخر، مأخوذ من عارضت بالثوب، إذا أعطيته وأخذت ثوبا غيره...“^{٦٦}.

المقابلة في الاصطلاح:

المراد بالمقابلة في الاصطلاح، هو ”أن يقابل الطالب كتابه، بكتاب شيخه الذي يروي عنه سماعا، أو إجازة، أو بأصل أصل شيخه المقابل به أصل شيخه، أو بفرع مقابل بأصل السماع، أو بفرع مقابل بفرع قويل كذلك، والهدف من هذا أن يكون كتاب الطالب مطابقا لكتاب شيخه الذي رواه عنه، إذ لا يجوز للمسلم الرواية ما لم يقابل، لأنَّ سبيل من أراد العمل أو الاحتجاج بالحديث أن يرجع إلى أصل قد قابله هو، أو ثقة غيره، بأصول صحيحة“^{٦٧}.

أصالة المقابلة في منهج النقد الحديثي:

روى الطبراني في الأوسط من حديث أبي الطاهر بن السرح قال: ”وجدت في كتاب خالي حدثني عقيل بن خالد عن بن شهاب قال حدثني سعيد بن سليمان عن أبيه سليمان بن زيد بن ثابت عن جده زيد بن ثابت قال : كنت أكتب الوحي لرسول الله ، وكان إذا نزل عليه أخذته برحاء شديدة، وعرق عرقا شديدا، مثل الجمان، ثم سري عنه فكنت أدخل عليه بقطعة الكتف أو كسرة، فأكتب وهو يملئ علي، فما أفرغ حتى تكاد رجلي تنكسر من ثقل القرآن وحتى أقول لا أمشي على رجلي أبدا، فإذا فرغت قال اقرأه فأقرأه، فإن كان فيه سقط أقامه، ثم أخرج به إلى الناس“^{٦٨}.

* وما أخرجه ابن أبي شيبة ، عن هشام بن عروة قال: ”قال لي أبي: أكتبت ؟ قلت : نعم قال : عارضت ؟ قلت : لا، قال فلم تكتب “^{٦٩}.

* واشترط الإمام مالك في قبول الإجازة أن يكون الفرع معارضا بالأصل حتى كأنه هو“^{٧٠}.
* وأخرج الخطيب البغدادي في ”الكفاية“ عن أفلح بن بسام قال: ” كنت عند القعني فقال لي: كتبت؟ قلت نعم قال :عارضت قلت : لا ، قال :لم تصنع شيئا“^{٧١}.

* وقال الأخفش: ”إذا نسخ الكتاب ولم يعارض ثم نسخ منه ولم يعارض خرج أعجميا“^{٧٢}.
وذكر بعضهم أنّ من كتب ولم يهتم بالمقابلة، فمثله كمثل من غزا ولم يقاتل^{٧٣}.
وقال الخلال الحنبلي: ” من لم يعارض لم يدر كيف يضع رجله“^{٧٤}.

علاقة المقابلة بصحة الرواية:

قال القاضي عياض: "وأما مقابلة النسخة بأصل السماع ومعارضتها به، فمتعينة لا بد منها، ولا مجال للمسلم التقى الرواية، ما لم يقابل بأصل شيخه أو نسخة تحقق ووثق بمقابلتها بالأصل...^{٧٥}، فكلام القاضي عياض يدل على أن المقابلة شرط لصحة الرواية، ولذلك هل يجوز رواية الراوي من كتابه الذي لم يُعارض؟".

اختلفوا في جواز رواية الراوي من كتابه الذي لم يُعارض، فذهب جمهور المحدثين إلى منع الرواية عند عدم المقابلة وذهب إلى الجواز كل من أبي إسحاق الإسفراييني و أبي بكر الإسماعيلي، وكذلك الخطيب البغدادي شرط أن تكون نسخته نقلت من الأصل، وأن يبين عند الرواية أنه لم يعارض^{٧٦}. قال ابن الصلاح: ولا بُدَّ من شرط ثالث، وهو أن يكون ناسخ النسخة من الأصل غير سقيم النقل، بل صحيح النقل، قليل السقط^{٧٧}.

"سأل أبو عبد الله أبا رجاء البغلاني - يعني: قتيبة - إخراج أحاديث ابن عيينة، فقال: منذ كتبتها ما عرضتها على أحد، فإن احتسبت ونظرت فيها، وعلمت على الخطأ منها فعلت، وإلا لم أحدث بها، لأني لا آمن أن يكون فيها بعض الخطأ، وذلك أن الزحام كان كثيرا، وكان الناس يعارضون كتبهم، فيصح بعضهم من بعض، وتركت كتابي كما هو، فسر البخاري بذلك، وقال: وقفت، ثم أخذ يختلف إليه كل يوم صلاة الغداة، فينظر فيه إلى وقت خروجه إلى المجلس، ويعلم على الخطأ منه. فسمعت البخاري ردّ على أبي رجاء يوما حديثا، فقال: "يا أبا عبد الله، هذا مما كتب عني أهل بغداد، وعليه علامة يحيى بن معين وأحمد بن حنبل، فلا أقدر غيره".

فقال له أبو عبد الله: "إنما كتب أولئك عنك لأنك كنت مجتازا، وأنا قد كتبت هذا عن عدة على ما أقول لك، كتبت عن يحيى بن بكير، وابن أبي مريم، وكاتب الليث عن الليث. فرجع أبو رجاء، وفهم قوله، وخضع له"^{٧٨}.

نلاحظ أن هذه الشروط تحقق قدرا من التوثيق للرواية، لكنها لا تغني عن المقابلة. ثم إذا نسخ الكتاب فلا يُثبت سماعه عليه، ولا ينقله إلا بعد العرض والمقابلة، وكذلك لا ينبغي إثبات سماع على كتاب إلا بعد المقابلة، إلا أن يُبيّن في النقل والإثبات أن النسخة غير مقابلة^{٧٩}.

أنواع المقابلة و المعارضة:

النوع الأول: أن يمسك هو وشيخه كتابيهما حال التسميع.

قال القاضي عياض: "وأفضل العرض أن يقابل كتابه بنفسه، مع شيخه بكتابه، في حال

تحديثه به"^{٨٠}.

ورجح ابن الصلاح هذا النوع لما يحصل فيه غالبا من وجوه الاحتياط من الجانبين، ما لا يحصل في غيره^{٨١}.

النوع الثاني : أن يقابل مع نفسه.

فيقابل نسخته بالأصل حرفا حرفا، حتى يكون على ثقة ويقين من مطابقتها له^{٨٢}. وقد ذهب إلى ترجيح هذا النوع أبو الفضل المروى الجارودي، في قوله: ”بل أصدق العرض، يعني خيره، ما كان مع نفسه، يعني حرفا حرفا، لكونه حينئذ لم يقلد غيره، ولم يجعل بينه وبين كتاب شيخه واسطة، وهو بذلك على ثقة ويقين من مطابقتها، وكذا اشترط بعضهم من أهل التحقيق هذا، فجزم كما حكاه عياض عنه بعدم صحّة مقابلته مع أحد غير نفسه“^{٨٣}.

قال ابن الصلاح: ”هذا مذهب متروك، والصحيح عدمه، لأنّ الفكر يتشعب بالتّظر في التّسختين، بخلاف الأوّل

وقال السّخاوي: والحقّ كما قال ابن دقيق العيد، أنّ ذلك يختلف، فربّ من عادته - لمزيد يقظته وحفظه عدم السّهو عند نظره فيهما، فهذا مقابلته بنفسه أولى ، أو عادته - لجمود حركته وقلة حفظه - السّهو، فهذا مقابلته مع غيره أولى“^{٨٤}.

النوع الثالث :

أن يقابل له ثقة آخر، في أي وقت حال القراءة أو بعدها^{٨٥}. قال ابن دقيق العيد: ”مقابلة نسخته بأصل الراوي، وإن لم يكن ذلك حالة القراءة، وإن كانت المقابلة على يدي غيره إذا كان ثقة موثوقا بضبطه“^{٨٦}.

مما تقدّم نلاحظ أنّ كيفية توثيق الكتاب وتدقيقه بعد التّحمّل عند المحدثين، فيه عدة أنواع، وكلّها تحقّق الغرض المطلوب، المتمثّل في تبليغ الحديث سالما من التحريف ، إلا أنّ النوع الأوّل هو الأكثر استعمالا عند المحدثين^{٨٧}.

المطلب الثالث: عرض مؤلفاتهم على كبار النقاد المعاصرين لهم:

تميّز منهج الأئمة النقاد بشدّة التحري، والدقّة المتناهية في كلّ مرحلة من مراحل تقديم للحديث، فمما كانوا يكتفون باجتهاداتهم وآرائهم، بل يراجعون أهل العلم شيوخا وأقرانا، لسماع آرائهم ومشاورتهم ومناقشتهم، ومن ثمّ استخلاص النتائج التي يظهر صوابها ورجحانها بكلّ نزاهة، الشيء الذي يجعلنا لا نتردّد في القول أنّ ما وصل إليه المحدثون من إنجازات عظيمة في بناء منهج نقدي متميّز، هو جهد جماعي، وليس جهدا فرديا، ومن أوضح الدلائل على ذلك عرض الأئمة النقاد مصنفاتهم على علماء عصرهم:

روى الخطيب البغدادي بسنده عن الوليد بن مسلم: ”قال سمعت الأوزاعي يقول كُتِّبَ نَسَمِعَ الحديث، ونعرضه على أصحابنا، كما نعرض الدرهم الزائف، فما عرفوا منه أخذناه، وما أنكروا منه تركناه“^{٨٨}.

وعن أبي غسان قال: ”قال جرير كنت إذا سمعت الحديث جئت به الى المغيرة، فعرضته عليه، فما قال لي القه ألقيته“^{٨٩}.

وأسند الحاكم عن الأعمش قال: ”كان إبراهيم صيرفي الحديث، فكنت إذا سمعت الحديث من بعض أصحابنا، أتيته فعرضته عليه“^{٩٠}.

قال يحيى ابن معين: ”ربما عارضت بأحاديث يحيى بن يمان أحاديث الناس، فما خالف فيها الناس ضربت عليه“^{٩١}.

- قال الإمام مسلم: ”وعلامه المنكر في حديث الميحدث: إذا ما عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا، خالفت روايته روايتهم، أو لم تكذ توافقها، فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك، كان مهجور الحديث، غير مقبوله، ولا مستعمله“^{٩٢}.

وقال الامام مالك: ”عرضت كتابي هذا على سبعين فقيها من فقهاء المدينة، فكلهم واطأني عليه، فسميته الموطأ“^{٩٣}، وقال أبو جعفر العقيلي: ”لما صنّف البخاري كتاب الصحيح، عرضه على بن المدني وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين وغيرهم، فاستحسنوه، وشهدوا له بالصحة إلا أربعة أحاديث، قال العقيلي والقول فيها قول البخاري، وهي صحيحة“^{٩٤}.

وقال مكّي بن عبدان: ”سمعت مسلما يقول: عرضت كتابي هذا ”المسند“ على أبي زرعة، فكل ما أشار علي في هذا الكتاب أنّ له علّة وسببا تركته، وكلّ ما قال: إنّّه صحيح ليس له علّة، فهو الذي أخرجت“^{٩٥}.

قال أبو عيسى: ”صنفت هذا الكتاب، فعرضته على علماء الحجاز والعراق وخراسان فرضوا به....“^{٩٦}، وقال الحاكم: ”سمعت أبا علي الحافظ يقول تقدّم مكّي بن عبدان على أقرانه، فقال ليس فيهم أثبت منه، انتقيت عليه ببغداد مجلسا لأصحابنا وفيه حديث لمحمد بن يحيى أنكرته إذ لم أعرفه، فلما انصرفت إلى نيسابور حمل إلي أصل كتابه وعرضه علي، فأعجبني ذلك منه“^{٩٧}.

ونقل ابن ماجه عن أبي زرعة لما عرض السنن عليه - أنه قال: ”أظنّ إن وقع هذا في أيدي الناس تعطلت هذه الجوامع أو أكثرها، ثمّ قال: لعلّ لا يكون فيه تمام ثلاثين حديثا مما في إسناده ضعف“^{٩٨}.

وعرض أبوداود كتابه السنن على الإمام أحمد بن حنبل

قال الخطيب أبو بكر: "يقال إنه صنّف كتابه " السنن " قديما، وعرضه على أحمد بن حنبل، فاستجاده، واستحسنه"^{٩٩}.

فهذه التّماذج تعكس لنا ما كان عليه الأئمة النّفاد من تواضع، ودقّة، وتجرّد من الأهواء، طلبا للحقّ والصّواب.

الخاتمة: وفيها أهمّ نتائج البحث

توصّلت خلال هذا البحث إلى النتائج التالية:

- ١- أنّ اهتمام المحدثين بالرّواية الشفاهية، لا يعني إهمالهم للكتاب.
- ٢- أنّ الاهتمام بالكتاب في العملية النقدية، بدأ مبكرا، فهو يرجع إلى زمن النّبّي صلى الله عليه وسلم ثمّ الصحابة رضي الله عنهم، ثمّ التابعين ومن جاء بعدهم، كما ذكرت في التّماذج التطبيقية.
- ٣- أظهرت الدراسة أنّ أهمّ مسالك أئمة التّقدي نقدهم للكتاب، المقابلة بأنواعها، ثمّ عرض مؤلّفاتهم ومسموعاتهم على المعاصرين لهم من العلماء.
- ٤- أنّ ما وصل إليه المحدثون من إنجازات عظيمة في بناء منهج نقدي متميّز، هو جهد جماعي وليس جهدا فرديا.

وصلّى الله تعالى على خير خلقه نبيّنا محمّد وعلى آله وصحبه وسلّم تسليمًا

الهوامش:

^١ - هو أسد بن جبرائيل رستم مجاعص، دكتور في الفلسفة: مؤرخ لبناني (مسيحي). ولد سنة ١٨٩٧ م في قرية الشوير اللبنانية (ت: ١٩٦٥ م) - الأعلام، خير الدين، الزركلي، ط ١٥، دار الملايين بيروت، ٢٠٠٢ م، ٢٩٧/١

^٢ - "عياض بن موسى بن عياض بن عمرو بن موسى بن عياض اليحصبي الأندلسي، ثم السبتي المالكي، ولد في سنة ٤٧٦ هـ، قال ابن خلكان: إمام الحديث فيوقته، وأعرف الناس بعلمه، وبالنحو، واللغة، وكلام العرب وأيامهم وأنسابهم.... وقال خلف بن بشكوال: هو من أهل العلم والتفنن والذكاء والفهم، استقضى بسبته مدة طويلة.... توفي رحمه الله في سنة ٥٤٤ هـ" انظر: الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، ابن فرحون، (ص: ١٠٠-١٠١)

^٣ - انظر مصطلح التاريخ، الدكتور أسد رستم، ط ١، المكتبة العصرية بيروت، ص ١٣

^٤ - انظر المرجع السابق، ص ١٣

- ٥- معجم مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، ات: عبد السلام محمد هارون طبعة دارالفكر، ١٣٩٩هـ، (٤٦٧/٥)
- ٦- منهج النقد عند المحدثين نشأته وتاريخه، مصطفى الأعظمي، ط٣، مكتبة الكوثر، الرياض ١٤١٠هـ، ص٥.
- ٧- الجرح و التعديل، عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر الحنظلي الرازي، دار الكتب العلمية في بيروت عن طبعة دار المعارف العثمانية في الهند ١٣٧١هـ، (٢٣٢/١)
- ٨- المرجع السابق، ١٨/٢
- ٩- انظر المرجع السابق، ٢١/٢
- ١٠- تاريخ بغداد، أحمد بن علي أبو بكر الخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية - بيروت، (٤١/٩)
- ١١- هو أبو عثمان عمرو بن محمد بن بكير بن سابور الناقد البغدادي كان من الحفاظ المعدودين وكان فقيهاً مات ببغداد في ذي الحجة سنة اثنتين وثلاثين ومائتين . الناقد: بفتح النون وكسر القاف وفي آخرها الدال المهملة، وهذه اللفظة لجماعة من نقاد الحديث وحفاظه، لقبوا به لنقدمهم ومعرفتهم.
- وجماعة من الصيرافة حدثوا فنسبوا إلى ذلك العمل" انظر: الأنساب للإمام أبي سعد عبد الكريم بن محمد السمعاني، تحقيق عبد الله عمر البارودي، ط١، مركز الخدمات والابحاث الثقافية، دار الجنان - بيروت - لبنان، ١٩٨٨ م (٤٤٨/٥) و: طبقات الحفاظ للسيوطي "٣٧/١
- ١٢- الجرح و التعديل، ابن أبي حاتم الرازي (٢٣٢/١)
- ١٣- المرجع السابق، ١٠/١
- ١٤- انظر شرح علل الترمذي، ابن رجب الحنبلي، ت: همام عبد الرحيم سعيد، ط١، المنار، الأردن ١٩٨٧م، ٨٩٤/٢ .
- ١٥- الحجرات الآية ٦ .
- ١٦- انظر تفسير القرآن العظيم، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، ت: سامي محمد سلامة، ط٢، دار طيبة للنشر والتوزيع، ١٩٩٩م، ٣٧٠/٧ .
- ١٧- انظر فتح القدير، محمد بن علي بن محمد الشوكاني، ط١، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب، دمشق، بيروت ١٤١٤هـ، ٧١/٥
- ١٨- انظر الجامع الصحيح المختصر محمد بن إسماعيل البخاري، ت: د. مصطفى ديب البغا، ط٣، دار ابن كثير، اليمامة، بيروت ١٩٨٧م، كتاب مناقب الأنصار، باب مناقب الأنصار، ١٣٧٧/٣، رقم ٣٥٦٧
- ١٩- سورة البقرة، الآية ٢٦٠
- ٢٠- انظر منهج النقد عند المحدثين، مصطفى الأعظمي، ص: ٧

٢١- أساوره: أي أوائبه وأقاتله، انظر: غريب الحديث، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي، ت: عبد العطي قلعجي، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٨٥م، ١/٥٠٨، انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير، ت: أحمد الزاوي، محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت ١٩٧٩م، ٢/٣١٠

٢٢- لبيته: جررته بالرداء المتعلق بنحره"، انظر: غريب الحديث، ابن الجوزي، ٢/٣١٠.

٢٣- الجامع الصحيح، البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب أنزل القرآن على سبعة أحرف، ٤/١٩٠٩، رقم ٤٧٠٦، والجامع الصحيح، مسلم بن الحجاج، دار الأفاق الجديدة بيروت. كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب بيان أن القرآن نزل على سبعة أحرف، ٢/٢٠٢، رقم ١٩٣٦، و سنن أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، ، ط ١، دار السلام، الرياض ١٩٩٩م، كتاب الصلاة، باب أنزل القرآن على سبعة أحرف، ١/٥٤٩، رقم ١٤٧٧، و سنن النسائي الصغرى (المجتبى) أحمد بن شعيب، تحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ط ٢ مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، ١٤٠٦ هـ، كتاب جامع ما جاء في القرآن، باب ما جاء أن القرآن أنزل على سبعة أحرف، ٢/١٥٠، رقم ٩٣٦

٢٤- الجامع الصحيح، البخاري، كتاب العلم، باب ليلعلم العلم الشاهد الغائب، ١/٥١، رقم ١٠٤، عن أبي بكره رضي الله عنه بلفظه جزء من حديث، وأخرجه مسلم، الجامع الصحيح، كتاب القسامة والمحاربن والقصاص والديات، باب تغليظ تحريم الدماء والأعراض والأموال، ٥/١٠٧، رقم ٤٤٧٧

٢٥- انظر سنن أبي داود، كتاب العلم، باب فضل نشر العلم، ٣/٣٦٠، رقم ٣٦٦٢ بلفظه، وأخرجه محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، الجامع، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي وأحمد شاکر، طبعة دار الفكر ١٤١٤ هـ، كتاب العلم، باب الحث على تبليغ السّماع، ٥/٣٤، رقم ٢٦٥٨، وأخرجه ابن ماجه محمد بن يزيد القزويني في السنن، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، طبعة دار إحياء الكتب العربية كتاب الإيمان وفضائل الصحابة والعلم، باب من بلغ علما، ١/٨٦، رقم ٢٣٦

وأخرجه الحاكم في المستدرک، ت: مصطفى عبد القادر، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٩٩م، كتاب العلم، ١/١٦٤، رقم ٢٩٧، وقال الحاكم: حديث التّعمان بن بشير من شرط الصّحيح"، وقال الدّهبي في التلخيص على شرط مسلم، وقال الشّيخ الألباني: "صحيح" انظر: ، صحيح سنن أبي داود، محمد ناصر الدين الألباني، ٢/٦٩٧، وصحيح سنن ابن ماجه، ١/٤٥، وصحيح سنن الترمذي ٢/٣٣٨، وقال شعيب الأرنؤوط: حديث صحيح لغيره، وله إسنادان ضعيفان. الإسناد الأول: لم يصرح ابن اسحاق بسماعه من الزهري، وفي الإسناد الثاني: عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب مختلف فيه"، انظر: المسند، الإمام أحمد، ت: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة قرطبة، القاهرة، ٤/٨٢، رقم ١٦٨٠٠

٢٦- انظر توثيق السنة، فوزي رفعت، ط ١، مكتبة الخانجي، مصر ١٩٨١م، ص ٢٦.

^{٢٧} الإمام أحمد بن حنبل، المسند، ت: شعيب الأرنؤوط، حديث عقبه بن عمار الجهني عن النبي صلى الله عليه وسلم، ٤/١٥٩، رقم ١٧٤٩٠، قال شعيب الأرنؤوط: المرفوع منه صحيح لغيره وهذا إسناد ضعيف لانقطاعه فإن ابن جريج لم يدرك أحدا من الصحابة". -

^{٢٨} - انظر توثيق السنّة في القرن الثاني الهجري، رفعت فوزي ط١، مكتبة الخانجي، مصر ١٩٨١م، ص٥٦.
^{٢٩} - سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قأئماز الذهبي، ط٩، مؤسسة الرسالة بيروت - ١٩٩٣ م ١٥٤/٤

^{٣٠} - المرجع السابق، ٢٢٢/٤

^{٣١} - انظر سير أعلام النبلاء، الذهبي، ٢٢٢/٤

^{٣٢} - تذكرة الحفاظ، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، دراسة وتحقيق: زكريا عميرات، ط١، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، ١٤١٩هـ، ٨٢/١

^{٣٣} - انظر التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، يوسف بن عبد الله بن عبد البرّ القرطبي، ت: مصطفى بن أحمد العلوي، ومحمد عبد الكبير البكري، مؤسسة قرطبة، ٣٩/١، وانظر: السنة قبل التدوين، محمد عجاج الخطيب، ط٥، دار الفكر، بيروت، ١٩٨١م، ص٢٣٧.

^{٣٤} - الخظم جمع خطام، وهو كلّ ما يوضع على أنف البعير ليقاد به، والأزمة جمع زمام، وخطمت البعير أي زمته، لسان العرب، ٨٦١/١.

^{٣٥} - هو الحارث بن عبد الله الهمداني - بسكون الميم - الكوفي، أبو زهير - صاحب علي - كذبه الشّعبي في رأيه، ورمي بالرفض، وفي حديثه ضعف، مات في خلافة ابن الزبير انظر: تقريب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، تحقيق محمد عوامة، دار الرشيد ١٩٨٦م، سوريا، ص٨٦، والجرح والتعديل ٤٤٩/٢.

^{٣٦} - هو عاصم بن ضمرة السلولي، روى عن إسحاق والحكم وعدة، وثقه ابن المديني، وقال التّسائي ليس به بأس، وليّنه ابن عدي، وقال ابن حبان: كان رديء الحفظ فاحش الخطأ، مات سنة ٧٤هـ"، التقريب ص٢٢٨، المجروحين ١٢٥/٢، والجرح والتعديل ٣٤٥/٦، الكامل في ضعفاء الرجال، عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد أبو أحمد الجرجاني، ت: يحيى مختار غزاويط: دار الفكر بيروت ١٩٨٨م، ٣٨٦/٦.

^{٣٧} - هو عطية بن سعيد بن جنادة العوفي الجدلي الكوفي أبو الحسن، صدوق يخطأ كثيراً، وكان شيعياً مدلساً، مات سنة ١١١هـ"، السنة قبل التدوين، محمد عجاج الخطيب، ط٥، دار الفكر، بيروت، ١٩٨١م تقريب ص٣٣٣، الجرح والتعديل ٣٨٢/٦.

^{٣٨} - هو فرقد بن يعقوب السبخي - بفتح المهملة والموحدة وبجاء معجمة - أبو يعقوب البصري، صدوق عابد، لكنّه ليّ الحديث، كثير الخطأ، توفي سنة ١٣١هـ". التقريب ص٣٨١، الجرح والتعديل ٨١/٧.

- ٣٩- هو جابر بن يزيد بن الحارث الجعفي، أبو عبد الله الكوفي، ضعيف رافضي، مات سنة ١٢٧، وقيل ١٣٢هـ، التقريب ص٧٦، الجرح والتعديل ٤٩٧/٢.
- ٤٠- هو عمارة بن جوين، أبو هارون العبدي، مشهور بكنيته، متروك، ومنهم من كذّبه، شيعي، مات سنة ١٣٤هـ، التقريب، ص٣٤٧، الجرح والتعديل ٣٦٣/٦.
- ٤١- انظر الذهبي، رسالة " ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل"، ص(١٥٩-١٦٢)
- ٤٢- انظر: المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين محمد بن حبان بن أحمد البستي، ت: محمود إبراهيم زايد، ط٢، دار الوعي، سوريا، ١٤٠٢ هـ ١/٣٨ وما بعدها.
- ٤٣- التمييز، الامام مسلم، ١٤/١
- هو همام بن يحيى بن دينار العوزي البصري، ثقة ربما وهم توفي سنة ١٦٤هـ أو ١٦٥هـ ٥٧٤/٢ ترجمة (٧٣١٩).٤٤-
- هو أبان بن يزيد العطار البصري، ثقة له أفراد، توفي سنة ١٦٠هـ ٨٧/٢ ترجمة ١٤٣.٤٥-
- الجرح و التعديل ١٠٨/٩.٤٦-
- ٤٧- انظر النكت على كتاب ابن الصلاح، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ت: ربيع بن هادي عمير المدخلي، ط١: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ١٤٠٤م، ٢٢٩/١
- ٤٨- تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، يحيى بن معين أبو زكريا، تحقيق د. أحمد محمد نور سيف، ط: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ١٩٧٩م، (٧٦/٣)
- ٤٩- المرجع السابق: (٤/١٣٥)
- ٥٠- الكامل في ضعفاء الرجال، عبدالله بن عدي بن عبدالله بن محمد أبو أحمد الجرجاني، ت: يحيى مختار غزاوي ط: دار الفكر بيروت ١٩٨٨م، (٢٦١/٢)
- ٥١- العلل الواردة في الأحاديث النبوية، أبو الحسن علي بن عمّر الدارقطني، ت: محفوظ الرحمن زين الله، ط١ دار طيبة الرياض، ١٩٨٥م، (٩٥/٦)
- ٥٢- العلل ومعرفة الرجال، أحمد بن حنبل أبو عبد الله الشيباني، ت: وصي الله عباس، ط١- المكتب الإسلامي، دار الخاني- بيروت، الرياض، ١٩٨٨م، ٣٤٤/١
- ٥٣- المنتخب من علل الخلال ٢٧/١
- ٥٤- الضعفاء الكبير، الحافظ أبي جعفر محمد بن عمرو العقيلي، ت: عبد المعطي أمين قلججي، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ١٠٨/٣
- ٥٥- سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم، أحمد بن حنبل، ت زياد محمد منصور، ط: مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ١٤١٤هـ (٢٢١/١)
- ١٥٦ الجرح و التعديل، ابن أبي حاتم الرازي، ٤٠/٩

- ٥٧- المرجع السابق، (٤٠/٩)
- ٥٨- انظر تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، شمس الدين محمد بن عثمان الذهبي، ت: عمر عبد السلام تدمري، ط١، دار الكتاب العربي بيروت، ١٩٨٧م (١٠/١٢٩)
- ٥٩- انظر: الإلماع، القاضي عياض، ١/١٢٥ بشئ من التصرف .
- ٦٠- الوَهَاطُ : المواضع المِطْمَئِنَّةُ واجِدُها : وَهَطَ وبه شَيْبَى الوَهْطُ وَهُوَ مَالٌ كَانَ لَعَمْرُو بْنُ الْعَاصِ بِالطَّائِفِ "انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر، أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري، ت: طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية - بيروت، ١٩٧٩م، مادة (وهط)، باب الواو مع الهاء، (٥٢١/٥)
- ٦١- تاريخ دمشق ابن عساكر (٢٦٢/٣١)
- ٦٢- فتح المغيث، السخاوي، ٢/٢٣٣
- ٦٣- المرجع السابق: ٢/٢٣٣
- ٦٤- مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر الرازي، ت: محمود خاطر، ط: مكتبة لبنان، بيروت ١٩٩٥م، باب القاف (٥٦٠/١)
- ٦٥- لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور الأفرنجي المصري، ط ١، دار صادر - بيروت، مادة عرض (١٦٥/٧)، و العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، ت: مهدي المخزومي و. إبراهيم السامرائي، دار مكتبة الهلال، مادة عرض (١/٢٧١-٢٧٣)
- ٦٦- شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، فتح المغيث شرح ألفية الحديث، دار الكتب العلمية - لبنان، ط١، ١٤٠٣ (١٨٧/٢)
- ٦٧- ينظر: طاهر الجزائري، توجيه النظر إلى أصول الأثر، عبد الفتاح أبو غدة ط١، مكتبة المطبوعات الإسلامية - حلب ١٤١٦هـ (٢/٧٧٢-٧٧٥)
- ٦٨- الطبراني، المعجم الأوسط، ٢/٢٥٧، ح ١٩١٣. وقال الهيثمي عقب ذلك هذا الحديث: رواه الطبراني في الأوسط ورجاله موثقون إلا أن فيه وجدت في كتاب خالي فهو وجادة، انظر: مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، ط: دار الفكر، بيروت - ١٤١٢هـ باب عرض الكتاب بعد إملائه، ١/٣٨١، ح: ٦٨٤
- ٦٩- ابن أبي شيبعة، المصنف، (٣٣٧/٥)
- ٧٠- القاضي عياض بن موسى اليحصبي، الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، ت: السيد أحمد صقر، ط١، دار التراث، المكتبة العتيقة - القاهرة، - ١٩٧٠م، ص/٩٥
- ٧١- أحمد بن علي بن ثابت أبو بكر الخطيب البغدادي، ت: أبو عبدالله السورقي و إبراهيم حمدي المدني ط: المكتبة العلمية - المدينة المنورة بدون تاريخ (ص: ٢٣٧)

- ٧٢- فتح المغيـث شرح ألفية الحديث، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، ط ١، دار الكتب العلمية - لبنان، ١٤٠٣هـ
(١٨٩-١٨٥/٢)
- ٧٣- انظر المرجع السابق ١٨٦/٢
- ٧٤- المرجع السابق ١٨٦/٢
- ٧٥- الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، القاضي عياض بن موسى اليحصبي، ت: السيد أحمد صقر، ط ١، دار التراث، المكتبة العتيقة - القاهرة، - ١٩٧٠م، (١٥٨-١٥٩).
- ٧٦- علوم الحديث: أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، ط ١، مكتبة الفارابي ١٩٨٤م، ١/١٥٥
- ٧٧- انظر: علوم الحديث، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، ط ١، مكتبة الفارابي (١٩٨٤م)، ص/١٠٥، التقييد و الإيضاح زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، ت: عبد الرحمن محمد عثمان، ط ١، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، ١٩٦٩م، ١/٢١١ وانظر: تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، ت: عبد الوهاب عبد اللطيف، مكتبة الرياض الحديثة - الرياض، ٢/٧٩
- ٧٨- سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قأئماز الذهبي (المتوفى : ٧٤٨هـ)، ط ٩، مؤسسة الرسالة بيروت - ١٩٩٣ م، ١٢/٤٢٧.
- ٧٩- انظر: فتح المغيـث شرح ألفية الحديث، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، ط ١، دار الكتب العلمية - لبنان، ١٤٠٣هـ (٢/٣٢٦)
- ٨٠- المرجع السابق، ١٨٩/٢-١٨٥
- ٨١- توجيه النظر إلى أصول الأثر، طاهر الجزائري الدمشقي تحقيق : عبد الفتاح أبو غدة، ط ١، مكتبة المطبوعات الإسلامية - حلب، ١٤١٦هـ (٢/٧٧٢-٧٧٥)
- ٨٢- المرجع السابق (٢/٧٧٤)
- ٨٣- فتح المغيـث، ١٨٨/٢-١٨٩، وانظر: الاقتراح، لابن دقيق العيد (٤٤)
- ٨٤- فتح المغيـث، السخاوي (٢/١٨٨)
- ٨٥- تيسير مصطلح الحديث، محمود الطحان، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ص/٩٠
- ٨٦- التقييد والايضاح، لتقييد والايضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، ت: عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة الطبعة الأولى ١٩٦٩م (ص/ ٢١٠)
- ٨٧- الجرح و التعديل، ابن أبي حاتم الرازي، (٩/٤٠)
- ٨٨- الكفاية في علم الرواية، أحمد بن علي بن ثابت، أبو بكر الخطيب البغدادي، ت : أبو عبد الله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، ط: المكتبة العلمية - المدينة المنورة، (ص/٤٣١)
- ٨٩-، المرجع السابق، ص/٤٣١

- ٩٠- معرفة علوم الحديث، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري ت: السيد معظم حسين ط٢، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٣٩٧هـ (ص/٥٢) وانظر: تهذيب الكمال، للمزي (٢/٢٣٣-٢٣٨) رقم: ٢٦٥
- ٩١- تاريخ ابن معين، رواية الدوري، (٣ | ٣١٩)
- ٩٢- مقدمة صحيح مسلم، مسلم، ٢/١
- ٩٣- الموطأ، مالك بن أنس أبو عبد الله الأصبغي، ت: تقي الدين الندوي، ط١ دار القلم دمشق، ١٩٩١، (١/٢٩)، وانظر: الاستذكار لابن عبد البر، ت: قلعجي، (١/١٦٨)، وتنوير الحوالك، السيوطي (ص: ٧)
- ٩٤- فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني، ط: دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩، ص/٤٨٩ وانظر: وتاريخ بغداد (٢/١١)، و سير أعلم النبلاء (١٢/٤٣٢)، وتهذيب التهذيب (٩/٤٦)
- ٩٥- هدى الساري مقدمة فتح الباري، ابن حجر العسقلاني، (١/٣٤٧)، سير أعلام النبلاء، الذهبي (١٢/٥٦٨)، مقدمة شرح مسلم للنووي، (ص/١٥)
- ٩٦- تذكرة الحفاظ، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، دراسة وتحقيق: زكريا عميرات، ط١، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، ١٤١٩هـ، (٢/١٥٤)
- ٩٧- التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، محمد بن عبد الغني البغدادي أبو بكر، تحقيق كمال يوسف الحوت، ط: دار الكتب العلمية، ١٤٠٨هـ، بيروت. (ص/٤٥٠)
- ٩٨- تذكرة الحفاظ، الذهبي، ١٥٥/٢، تاريخ دمشق، ابن عساكر، (٢/٢٧١-٢٧٢)
- ٩٩- تاريخ بغداد، (٩/٥٦)، و سير أعلام النبلاء (١٣/٢٠٩)